

Distr.: General
3 October 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البنود ١٣ و ١٤ و ١٨ و ٤٢ و ٥١ و ٥٢ و ٥٥ و ٥٦
و ١١٢ و ١١٣ و ١٤٩ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

قضية فلسطين

ضرورة إنهاء الحصر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي
تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

العولمة والاعتماد المتبادل

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات

رسالة مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أشرف بأن أحيل طيه البيان الوزاري الذي اعتمد في الاجتماع السنوي الثلاثين
لوزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧، الذي انعقد بمقر الأمم المتحدة في نيويورك يوم ٢٢ أيلول/
سبتمبر ٢٠٠٦ (انظر المرفق).



وبالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، سيكون من دواعي تقديري لو تم تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، في إطار بنود جدول الأعمال ١٣ و ١٤ و ١٨ و ٤٢ و ٥١ و ٥٢ و ٥٥ و ٥٦ و ١١٢ و ١١٣ و ١٤٩.

(توقيع) دوميساني س. كومالو

السفير

الممثل الدائم لجنوب أفريقيا

لدى الأمم المتحدة

رئيس مجموعة الـ ٧٧

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

بيان وزاري

- ١ - اجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين بنيويورك، في مقر الأمم المتحدة، يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. بمناسبة اجتماعهم السنوي الثلاثين.
- ٢ - وشدد الوزراء على أهمية تنفيذ نتائج مؤتمر القمة الثاني لبلدان الجنوب الذي عُقد في الدوحة، بدولة قطر، في الفترة من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وتعهدوا بالتنفيذ الفعال لخطة عمل الدوحة فضلا عن النتائج التي أسفر عنها العديد من اجتماعات ومؤتمرات المتابعة التي عقدها مجموعة ال ٧٧ منذ مؤتمر القمة الأول لبلدان الجنوب الذي انعقد في هافانا، كوبا، في الفترة من ١٠ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.
- ٣ - وأعاد الوزراء تأكيد نتائج الاجتماع الوزاري الاستثنائي لمجموعة ال ٧٧ والصين الذي انعقد في بوتراجايا، ماليزيا، يوم ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ بشأن التدابير الرامية إلى إصلاح وتعزيز الأمم المتحدة، بما في ذلك أمانتها العامة، كما أكدوا من جديد الموقف المشترك الوارد في البيان الوزاري لمجموعة ال ٧٧ الذي اعتمده الاجتماع الوزاري الاستثنائي. وشدد الوزراء على أهمية كفالة إدراج مصالح البلدان النامية في نتائج المفاوضات الرامية إلى تعزيز الأمم المتحدة.
- ٤ - وأعرب الوزراء عن شديد القلق بشأن توقف المفاوضات مما يتهدد الوفاء بالوعود الإنمائية لجولة الدوحة من أجل البلدان النامية، وناشدوا البلدان المتقدمة إبداء المرونة والإرادة السياسية اللازمة للخروج من المأزق الحالي الذي تواجهه المفاوضات. وأقروا بالولايات الواردة في بيان الدوحة الوزاري وقرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ وإعلان هونغ كونغ الوزاري. وطالب الوزراء بالاستئناف الفوري للمفاوضات من أجل وضع احتياجات ومصالح البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في صميم برنامج عمل الدوحة، الذي طالب بالإكمال الناجح وفي الوقت المناسب لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية مع تحقيق أكبر قدر ممكن من الأبعاد الإنمائية الواردة في برنامج عمل الدوحة.
- ٥ - وشدد الوزراء على أهمية تيسير انضمام جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، التي تتقدم بطلبات للانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، وذلك تمشياً مع معاييرها ومع مراعاة مستويات تنميتها، إلى جانب مراعاة الفقرة ٢١ من قرار الجمعية العامة

١٨٢/٥٥ والتطورات التي حدثت فيما بعد، وطالبوا بالتطبيق الفعال والمخلص للمبادئ التوجيهية لمنظمة التجارة العالمية بشأن انضمام أقل البلدان نمواً.

٦ - وشدد الوزراء على الحاجة الملحة إلى الإصلاح الشامل للهيكل المالي الدولي من أجل تعزيز آراء البلدان النامية ومشاركتها ورحبوا بمذكرة التفاهم المبرمة بين رئيس مجموعة الـ ٧٧ ورئيس مجموعة الـ ٢٤ الموقعة في سنغافورة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بشأن جملة أمور منها الحاجة إلى سماع آراء البلدان النامية وتمثيلها ومشاركتها الفعالة في عمليات صنع القرار الدولي، ولا سيما في المؤسسات المالية الدولية.

٧ - وأعاد الوزراء تأكيد التزامهم بتعزيز دور الأمم المتحدة في مجال التنمية والقضاء على الفقر. وشددوا في هذا المجال، على ضرورة تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأهمية وضع مهامه الجديدة موضع التنفيذ حسبما قررها مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وطالبوا بالتكبير باختتام مشاورات الجمعية العامة بشأن قرار تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأكدوا الحاجة إلى تخصيص موارد إضافية لهذه المهام الجديدة.

٨ - وأعاد الوزراء تأكيد أهمية زيادة التمويل من أجل التنمية، بما في ذلك ضرورة الوفاء بالهدف القديم العهد الخاص بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي من أجل المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية، وتوسيع نطاق وعميق تخفيف أعباء ديون البلدان النامية، فضلاً عن الجهود المتواصلة الرامية إلى تحديد موارد التمويل الإضافية والابتكارية.

٩ - وأهاب الوزراء بالبلدان المتقدمة النمو تزويد الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة بمعلومات عن جهودها لزيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك عن طريق الاستخدام الأفضل للمصادر مثل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٠ - ورحب الوزراء بانعقاد اجتماع وزراء العلم والتكنولوجيا للدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧، في انغرا دوس ريس، (ريو دي جانيرو، البرازيل، يوم ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦)، وأثنوا في هذا الصدد على حكومة البرازيل لتنظيمها لهذا الاجتماع. ورحبوا كذلك بقرار الشروع في الاتحاد المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في بلدان الجنوب وفقاً لولاية مؤتمر القمة الثاني لبلدان الجنوب (الفقرة ٣٥ من خطة عمل الدوحة).

١١ - ورحب الوزراء كذلك بانعقاد اجتماع الخبراء الثاني للجنة العمل المعنية بالمواد الخام في أبوجا، نيجيريا، في الفترة من ١ إلى ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦ وشددوا على ضرورة اتخاذ إجراءات من أجل تيسير تحقيق الأهداف السبعة للجنة العمل المعنية بالمواد الخام.

١٢ - وكذلك رحب الوزراء بالأعمال التحضيرية الجارية للمنتدى الوزاري المعني بإدارة الموارد المائية الذي سيعقد في مسقط، (سلطنة عمان) في النصف الأول من عام ٢٠٠٧ وفقاً للولاية المنصوص عليها في إطار عمل مراكش المتعلق بتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب (الفقرة ٢٦). وفي هذا الصدد، أعرب الوزراء عن ترحيبهم الحار بالعرض الكريم الذي تقدمت به حكومة سلطنة عمان لاستضافة هذا المنتدى.

١٣ - وشدد الوزراء على أهمية التنفيذ التام لبرنامج عمل ألماتي وأحاطوا علماً في هذا الشأن بانعقاد اجتماع القمة الأول للبلدان النامية غير الساحلية في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في هافانا بجمهورية كوبا.

١٤ - وشدد الوزراء على التنفيذ التام وفي الوقت المناسب لاستراتيجية كوتونو لمواصلة تنفيذ خطة عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠.

١٥ - ورحب الوزراء بالعرض الذي تقدمت به دولة قطر لاستضافة مؤتمر المتابعة الأول لاستعراض تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، الذي سيعقد في الدوحة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

١٦ - ورحب الوزراء بالاجتماع الذي انعقد في نيويورك في ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، للحوار الرفيع المستوى عن الهجرة الدولية والتنمية، الذي وفر فرصة لمناقشة الجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية والتنمية. وطالبوا بمتابعة مناسبة للحوار الرفيع المستوى ضمن الأمم المتحدة.

١٧ - وكرر الوزراء الحاجة الملحة للمضي في تعزيز الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢١٢ باعتبارها الهيئة المعنية في منظومة الأمم المتحدة بتنسيق التعاون بين بلدان الجنوب. وأعربوا عن ترحيبهم بالجهود المشتركة المتواصلة التي تبذلها مجموعة الـ ٧٧ والوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب من أجل تنشيط التعاون بين بلدان الجنوب.

١٨ - ورحب الوزراء بتقرير رئيس مجموعة الـ ٧٧ بشأن غرفة التجارة والصناعة التابعة لمجموعة الـ ٧٧، وأقروا توصياتها حسبما وردت في الفقرتين ٢١ و ٢٢ (الوثيقة (G-77/AM (XVIII)/2006/3).

١٩ - وشدد الوزراء على التعجيل بدخول صندوق الجنوب للمساعدة الإنمائية والإنسانية مرحلة التشغيل حسبما تقرر في الفقرة الثالثة من بيانهم الوزاري المعتمد في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ورحبوا بالتبرع الكبير الذي قدمته دولة قطر والتبرعات السخية من جانب

الهند وجمهورية الصين الشعبية. وطلبوا من رئيس مجموعة الـ ٧٧ إجراء مشاورات عاجلة لكي يقدم قبل نهاية عام ٢٠٠٦ الإرشادات المقترحة لتشغيل صندوق الجنوب للمساعدة الإنمائية والإنسانية وذلك لكي تنظر فيها المجموعة.

٢٠ - ورحب الوزراء ترحيباً حاراً بالتبرع السخي من جانب الحكومة الموقرة لسلطنة عمان بمبلغ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للصندوق الخاص لمؤتمر قمة بلدان الجنوب الذي أنشأه مؤتمر القمة الأول لبلدان الجنوب من أجل المساعدة في التنفيذ التام والمتابعة الكاملة لنتائج مؤتمرات قمة بلدان الجنوب وفقاً للفقرة ١٠٤ من خطة عمل الدوحة. ودعوا كذلك الدول الأعضاء الأخرى إلى المساهمة في الصندوق الخاص وذلك حسبما قرره مؤتمر القمة الثاني لبلدان الجنوب.

٢١ - وأقر الوزراء تقرير الاجتماع الحادي والعشرين للجنة الخبراء المعنية بصندوق بريس - غيريرو الاستئماني للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين بلدان الجنوب والوارد في الوثيقة G-77/AM (XVIII)/2006/2 وأقرروا توصياتها. وأثنى الوزراء على رئيس لجنة الخبراء هذه لالتزامه المستمر وأعربوا عن ترحيبهم بالنتائج التي توصل إليها هذا الصندوق ودعوا الدول الأعضاء إلى المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات الذي سيعقد في نيويورك في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وكلف الوزراء رئيس لجنة الخبراء بالانتهاء من وضع الاتفاق مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وتوقيعه مع هذا الصندوق فضلاً عن الاتفاقات المماثلة الأخرى وعينه لهذه الغاية كرئيس لصندوق بريس - غيريرو الاستئماني.

٢٢ - وأقر الوزراء البيان المالي لحساب مجموعة الـ ٧٧ المتعلق بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الوارد في الوثيقة G-77/AM (XVIII)/2006/8، حسبما قدمه رئيس مجموعة الـ ٧٧ وحثوا الدول الأعضاء التي لم تبذل بعد جهوداً خاصة لتسديد مساهماتها المعلقة على القيام بذلك.

٢٣ - ورفض الوزراء رفضاً باتاً فرض قوانين ولوائح ذات أثر يتجاوز الحدود الإقليمية وجميع الأشكال الأخرى للتدابير الاقتصادية القهرية، بما في ذلك الجزاءات الأحادية الجانب ضد البلدان النامية، وكرروا تأكيد الحاجة العاجلة إلى إزالتها على الفور. وشددوا على أن هذه الإجراءات لا تنال من المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وحسب، بل تتهدد كذلك بشكل خطير حرية التجارة والاستثمار. ولذا فقد طالبوا المجتمع الدولي بعدم إقرار هذه التدابير ورفض تطبيقها.

٢٤ - وأدان الوزراء العدوان الإسرائيلي ضد لبنان. وذكروا أن القلق الشديد لا زال يخالجهم بشأن العواقب الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية والبيئية الناجمة عن العدوان

الإسرائيلي. ونظروا في أمر التدمير المنتظم والواسع النطاق للمدن والقرى والهياكل الأساسية في لبنان، الذي تفاقم نتيجة تدمير القطاعات الاقتصادية المنتجة، ووصلت خسائره إلى بلايين الدولارات. وأشاروا إلى أن المكاسب الضائعة وتكاليف الفرص البديلة من حيث التنمية ترفع هذا المبلغ بشكل كبير. وعلاوة على ذلك فقد ناشدوا المجتمع الدولي تقديم المساعدة اللازمة للحكومة اللبنانية وللشعب اللبناني لإعانتهم على إنحاز الانتعاش المبكر وما يليه من إعادة التأهيل والإعمار في لبنان.

٢٥ - وطالب الوزراء أيضا بالانسحاب الإسرائيلي الفوري من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، ومن الجولان السوري المحتل إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ومن الأراضي العربية المحتلة الأخرى. وأعادوا تأكيد دعمهم لعملية السلام في الشرق الأوسط التي بدأت في مدريد في عام ١٩٩١، مستهدفة تحقيق سلام شامل وعادل ودائم بالمنطقة، وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام. وفي هذا السياق، أعربوا عن دعمهم لمبادرة السلام التي اعتمدها مؤتمر القمة العربي في بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢.

٢٦ - وأدان الوزراء الحملة العسكرية الإسرائيلية المتواصلة والمكثفة ضد الشعب الفلسطيني، التي أسفرت عن خسائر في أرواح المدنيين وتدمير هائل للممتلكات والبنى الأساسية والأراضي الزراعية الفلسطينية. وكرر الوزراء الإعراب عن شديد قلقهم للمشاق المتضاعفة التي يواجهها الشعب الفلسطيني جراء الاحتلال الإسرائيلي، وكذلك لزيادة العزلة المالية والسياسية المفروضة على السلطة الفلسطينية من جانب بعض أعضاء المجتمع الدولي في أعقاب الانتخابات التشريعية الفلسطينية المنعقدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وناشدوا إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، الامتناع عن منع تحويل إيرادات الضرائب الواجب تسديدها للسلطة الفلسطينية، مما يزيد من تفاقم الأزمة المالية بالنسبة للسلطة الفلسطينية، وطالبوا كذلك إسرائيل بإصلاح الأضرار التي لحقت بالممتلكات والبنى الأساسية الفلسطينية. وناشدوا المجتمع الدولي تقديم المساعدة الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني.

٢٧ - وأعرب الوزراء عن عظيم تقديرهم لجنوب أفريقيا ولما تقوم به من أعمال ممتازة وجهود لا تعرف الكلل كبلد يترأس مجموعة ال ٧٧.

٢٨ - ورحب الوزراء بانتخاب باكستان لرئاسة مجموعة ال ٧٧ في عام ٢٠٠٧.